17 جانفي 2022

مذكـــــرة عامة عدد 1 لسنة 2022

الموضوع: تحليل أحكام الفصول 24 و29 و38 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 والخاصة بسنّ إجراءات لفائدة الادخار ودعم تمويل الاقتصاد الأخضر وإعادة العمل بالخصم من المورد القابل للطرح المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

ملخـــــص

إجراءات لفائدة الادخار ودعم تمويل الاقتصاد الأخضر وإعادة العمل بالخصم من المورد القابل للطرح المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

I. تم بمقتضى الفصول 24 و29 و38 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 سنّ أحكام تتعلق بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة تتمثل في:

1. الترفيع في مبلغ فوائض حسابات الادخار الخاصة وفوائض القروض الرقاعية القابل للطرح من أساس الضريبة على الدخل

تم بمقتضى الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع من 5000 دينار إلى 10000 دينار سنويا في المبلغ الأقصى للفوائض القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل المحققة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي ومن القروض الرقاعية على أن لا تتجاوز الفوائض القابلة للطرح المتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي 6000 دينار عوضا عن 3000 دينار سنويا.

2. دعم تمويل المؤسسات الناشطة في قطاع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تم بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الأشخاص الطبيعيين لغاية ضبط دخلهم السنوي الخاضع للضريبة، من طرح الفوائض التي يتحصّلون عليها من القروض

الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة كما تم تعريفها بالتراتيب الجاري بها العمل، وذلك في حدود 10.000 دينار سنويا.

3. إعادة العمل بالخصم من المورد القابل للطرح المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

تم بمقتضى الفصل 38 من قانون المالية لسنة 2022 مراجعة النظام الجبائي لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة وذلك بإنهاء العمل بالخصم من المورد التحرري المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بنسبة 20% وإعادة العمل بالخصم من المورد حسب نفس النسبة القابل للطرح من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات المستوجبة على المنتفعين بالمداخيل المذكورة أو من الأقساط الاحتياطية عند الاقتضاء.

II. تاريخ تطبيق الإجراءات المنصوص عليها بالفصول 24 و29 و38 من قانون المالية لسنة 2022

- تطبّق الإجراءات الواردة بالفصلين 24 و29 من قانون المالية لسنة 2022 المتعلقة بالترفيع في المبلغ الأقصى لفوائض الحسابات الخاصة للادخار والقروض الرقاعية القابل للطرح وبطرح فوائض القروض الرقاعية الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة على الفوائض القابلة للطرح من المداخيل المحققة ابتداء من سنة 2021 والمصرح بها خلال سنة 2022 والسنوات اللاحقة.

- يطبّق الإجراء الوارد بالفصل 38 من قانون المالية لسنة 2022 على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2022.

مع العلم أن إعادة العمل بالخصم من المورد بنسبة 20% القابل للطرح من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات أو من الأقساط الاحتياطية عند الاقتضاء لا يمكن أن تؤدي إلى إرجاع المبالغ المدفوعة بهذا العنوان قبل غرة جانفي 2022.

بهدف تشجيع الأشخاص الطبيعيين على الإقبال على مختلف آليات الادخار ودعم تمويل الاقتصاد الأخضر والمستدام ودعم العدالة الجبائية، تم بمقتضى الفصول 24 و29 و38 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرّخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 سنّ أحكام تتعلق بالنظام الجبائي لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة حيث تم:

- الترفيع في مبلغ فوائض حسابات الادخار الخاصة وفوائض القروض الرقاعية القابل للطرح من أساس الضريبة على الدخل. (الفصل 24)

- تمكين الأشخاص الطبيعيين من طرح الفوائض التي يتحصّلون عليها من القروض الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة. (الفصل 29)

- إعادة العمل بالخصم من المورد المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة القابل للطرح من الضريبة أو من الأقساط الاحتياطية عند الاقتضاء. (الفصل 38)

وتهدف هذه المذكرة العامة إلى التذكير بالتشريع الجبائي الجاري به العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وإلى تحليل أحكام الفصول المذكورة.

I. التشريع الجبائي الجاري به العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2021

1. بالنسبة إلى فوائض الحسابات الخاصة للادخار والقروض الرقاعية

طبقا لأحكام الفصل 39 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تطرح من أساس الضريبة على الدخل الفوائض التي يتحصل عليها الأشخاص الطبيعيون بعنوان الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي أو بعنوان القروض الرقاعية وذلك في حدود مبلغ سنوي يساوي 5000 دينار ودون أن يتجاوز هذا الطرح 3000 دينار بالنسبة للفوائض المتأتية من الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي.

كما تعفى من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد المستوجب بهذا العنوان، فوائض الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل.

2. بالنسبة إلى الخصم من المورد بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

تم بمقتضى الفصل 17 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرّخ في 23 ديسمبر 2020 المتعلق بقانون المالية لسنة 2021 مراجعة النظام الجبائي لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة وذلك بتعميم تطبيق الخصم من المورد التحرري بنسبة 20% على كل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.

ويكون الخصم من المورد المذكور نهائيا وغير قابل للطرح أو للإرجاع بصرف النظر عن النظام الجبائي والنتيجة التي يحققها المنتفعون بهذه المداخيل. هذا، وتم الإبقاء على الإعفاءات والطروحات الجاري بها العمل قبل دخول قانون المالية لسنة 2021 حيّز النفاذ، ويتعلق الأمر خاصة بفوائض حسابات الادخار الخاصة والقروض الرقاعية وفوائض الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل.

على أساس ما سبق، لا تؤخذ مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2021 بعين الاعتبار لغاية ضبط الدخل أو الربح السنوي الخاضع للضريبة على أساس جدول الضريبة على الدخل أو للضريبة على الشركات باعتبار أن الخصم من المورد المنجز بعنوانها تحرري ونهائي.

هذا، وفي صورة عدم القيام بالخصم من المورد أو القيام به بصفة منقوصة، يستوجب هذا الخصم حسب قاعدة تحمل عبء الضريبة أي بنسبة 25%.

كذلك وبهدف تطبيق نفس النظام الجبائي على كل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة تم بالتوازي، حذف طرح الخصم من المورد الذي يتحمّله الصندوق المشترك للديون المنصوص عليه بمجلة مؤسسات التوظيف الجماعي بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة من الخصم من المورد المستوجب على المداخيل التي يدفعها للمالكين المشتركين. وبالتالي، يكون الخصم من المورد الذي يتحمله الصندوق المذكور نهائيا وغير قابل للطرح أو للإرجاع من ناحية، كما يتعين عليه تطبيق الخصم من المورد النهائي غير قابل للطرح أو للإرجاع على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة التي يدفعها إلى المالكين المشتركين من ناحية أخرى.

مع العلم أنه يتعين على المنتفعين بمداخيل رؤوس الأموال المنقولة الخاضعة للخصم من المورد التحرري بنسبة 20% التصريح بها وذلك ضمن التصريح السنوي بالضريبة على الدخل أو بالضريبة على الشركات ضمن القسيمة المخصصة لذلك بالتصريح. ويترتب عن عدم التصريح بالمداخيل المذكورة في الآجال القانونية تطبيق خطية بنسبة 1% من المداخيل المعنية وذلك طبقا لأحكام الفصل 85 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

II. إضافة قانون المالية لسنة 2022

1. بالنسبة لفوائض الحسابات الخاصة للادخار والقروض الرقاعية

أ. فيما يتعلق بالترفيع في المبلغ القابل للطرح لفوائض الحسابات الخاصة للادخار وفوائض القروض الرقاعية

تم بمقتضى الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2022 الترفيع، من 5000 دينار إلى 10000 دينار سنويا، في المبلغ الأقصى للفوائض القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل المحققة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي ومن القروض الرقاعية على أن لا تتجاوز الفوائض القابلة للطرح المتأتية من الإيداعات في الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار الوطني التونسي 6000 دينار عوضا عن 3000 دينار سنويا.

ب. فيما يتعلق بطرح فوائض القروض الرقاعية الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة

تم بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2022 تمكين الأشخاص الطبيعيين لغاية ضبط دخلهم السنوي الخاضع للضريبة، من طرح الفوائض التي يتحصّلون عليها من القروض الرقاعية الخضراء والقروض الرقاعية المسؤولة اجتماعيا والقروض الرقاعية المستدامة كما تم تعريفها بالتراتيب الجاري بها العمل وذلك في حدود 10.000 دينار سنويا.

وتعرّف الرقاع المذكورة طبقا لدليل إصدار الرقاع الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة الذي أصدرته مؤخرا هيئة السوق المالية والذي تم إعداده استنادا على مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال كما يلي:

- ***الرقاع الخضراء:*** هي الرقاع التي يكون محصولها مخصص بصفة جزئية أو كلية حصريا لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء المحدثة أو الموجودة أي التي تساهم بشكل إيجابي في الانتقال البيئي.

ويوجد عديد الأنشطة والمشاريع التي لها تأثير بيئي إيجابي والتي تكون بالتالي، مؤهلة للحصول على تمويل برقاع خضراء، ويمكن أن تتضمن قائمة أصناف المشاريع المؤهلة على سبيل المثال الطاقات المتجددة، الوقاية من التلوث ومراقبته،

التصرف البيئي المستدام في الموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي، النقل غير الملوث، التصرف المستدام في الماء وفي المياه المستعملة.

- ***الرقاع المسؤولة اجتماعيا***: هي الرقاع التي يكون محصولها مخصص بصفة جزئية أو كلية حصريا لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الاجتماعية المحدثة أو الموجودة أي المشاريع التي لها انعكاس اجتماعي إيجابي. ويمكن أن تتضمن قائمة أصناف المشاريع المؤهلة على سبيل المثال البنية التحتية الأساسية (مياه الشرب والتطهير وشبكة الصرف الصحي والنقل والطاقة)، النفاذ إلى الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والتكوين المهني)، السكن الاجتماعي، الأمن الغذائي وخلق مواطن الشغل.

- ***الرقاع المستدامة***: هي الرقاع التي يكون محصولها مخصص بصفة جزئية أو كلية حصريا لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مزدوجة خضراء واجتماعية.

مع العلم أنه، لغاية طرح فوائض القروض الرقاعية الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة، يتم حاليا الاعتماد على التعاريف المدرجة بالدليل المشار إليه أعلاه، وأنه في صورة تحيينه أو تنقيحه أو تعديله، يتم اعتماد الدليل في صيغته المنقحة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للمطالبين بالضريبة من الأشخاص الطبيعيين الجمع بين طرح فوائض القروض الرقاعية المذكورة أعلاه وطرح الفوائض المتأتية من الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار الوطني التونسي أو الفوائض المتأتية من القروض الرقاعية الأخرى، حيث يمكن أن تبلغ الطروحات بعنوان فوائض الحسابات الخاصة للادخار والقروض الرقاعية 20000 دينار سنويا لنفس الشخص.

2. بالنسبة للخصم من المورد المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة

تم بمقتضى الفصل 38 من قانون المالية لسنة 2022، إنهاء العمل بالخصم من المورد التحرري المستوجب على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة بنسبة 20% الذي تمّ إقراره بمقتضى الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2021 وإعادة العمل بالخصم من المورد المستوجب حسب نفس النسبة القابل للطرح طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل قبل دخول قانون المالية لسنة 2021 حيّز النفاذ.

وعليه، يكون الخصم من المورد بنسبة 20% بالنسبة لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة قابلا للطرح من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات المستوجبة لاحقا على المنتفعين بالمداخيل المذكورة أو من الأقساط الاحتياطية عند الإقتضاء.

مع العلم أنه تم الإبقاء على:

- الخصم من المورد النهائي أي التحرري وغير القابل للطرح أو للإرجاع بالنسبة إلى مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المحقّقة من قبل الأشخاص المعنويين غير الخاضعين للضريبة على الشركات أو المعفيين منها كليا وكذلك الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية وصناديق المساعدة على الانطلاق والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بها.

- عدم توظيف الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة القابلة للطرح أو المعفاة وخاصة منها المداخيل المتأتية من الإيداعات والسندات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل.

كذلك، ولتفادي تطبيق الخصم من المورد بصفة ازدواجية على نفس المداخيل، تمت إعادة العمل بطرح الخصم من المورد بعنوان مداخيل رؤوس الأموال المنقولة الذي يتحمّله الصندوق المشترك للديون المنصوص عليه بمجلة مؤسسات التوظيف الجماعي وذلك من الخصم من المورد المستوجب على المداخيل التي يدفعها للمالكين المشتركين.

III. تاريخ تطبيق الإجراءات المنصوص عليها بالفصول 24 و29 و38 من قانون المالية لسنة 2022

- تطبّق الإجراءات الواردة بالفصلين 24 و29 من قانون المالية لسنة 2022 المتعلقة على التوالي بالترفيع في المبلغ الأقصى لفوائض الحسابات الخاصة للادخار والقروض الرقاعية القابل للطرح وبطرح فوائض القروض الرقاعية الخضراء والمسؤولة اجتماعيا والمستدامة على الفوائض القابلة للطرح من المداخيل المحققة ابتداء من سنة 2021 والمصرح بها خلال سنة 2022 والسنوات اللاحقة.

- يطبق الإجراء الوارد بالفصل 38 من قانون المالية لسنة 2022 على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة المدفوعة ابتداء من غرة جانفي 2022 ودون أن يؤدي هذا الإجراء إلى إرجاع مبالغ دفعت بهذا العنوان قبل التاريخ المذكور.

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضـــاء: يحي الشملالي